الإمام محمد أنور شاه الكشميري وإسهاماته في علوم الحديث من خلال كتاب "فيض الباري" (الحلقة السابعة)

أ. د. محمد شكيب قاسمي ❖

ملحوظة

"إحياء تراث السلف" محوريهدف إلى نشر ماله صلة بالتراث الفكري العلمي الإسلامي، وهو محور لايجري فيه التحكيم، ولايتقيد بجميع ضوابط النشر في المجلة، فهو يشمل المنشور وغيره، مادام له احتكاك بالتراث الإسلامي. [التحرير]

الفصل الأول:

جهود الإمام الكشميري في علم رواية الحديث

المبحث الأول: أهمية رواية الحديث:

رواية الحديث علم جليل اخترعه علماء المسلمين في عصر أوج رُقِيِّهم الفكري والثقافي بغية حفظ ما صدر عن النبي ﷺ من قول وفعل وتقرير وصفة، وتمييزه من المدخول عليه والمدسوس فيه. وإنه يشكل معجزةً كبرى لهذه الأمة وشاهداً ناصعاً على ما منحها الله من مواهب التجديد والابتكار، ومؤهلات الإبداع والاجتهاد، وعلى مدى قوة ما يربطها بنبيها محمد ﷺ من صلة وحب متناهيين،

❖ نائب الرئيس للجامعة الإسلامية دار العلوم وقف ديوبند ومدير مجمع حجة الإسلام.
البريدالإلكتروني: shakaib8@yahoo.com

يجعلانها تتفانى في حفظ سننه والعمل بها، مستطيبة كل مشكلة تعتريها، مستعذبة كل صعوبة تواجهها، كما أن هذا العلم صمد في وجوه الفتن التي استهدفت كيان المصدر الثاني الأصيل للتشريع والتقنين والثقافة والأخلاق والآداب الإسلامية، فعلم رواية الحديث خلاصة المجهودات الطويلة الشاقة، وحصيلة المشاق والصعوبات التي كابدها سلفنا الصالح في حفظ السنة؛ فقد وُقفت في سبيله أعمارٌ وأعمارٌ، وشُغلت بصياغته أفكارٌ وعقولٌ، وبُذلت جهودٌ وجهودٌ، وقطعت فيافي وصحاري، وأُمضيت شهورٌ ودهورٌ، وأُحييت أيام وليالي، تناقلته الصدور، وتذاكرته الألسن، وتروّته الأجيال، وجمعته صحف وكتب؛ حتى أصبح هذا العلم رمزاً باهراً لما تتمتع به هذه الأمة من حصافة في العقل، ورصانة في العلم، وجدة ومنهجية في العمل، وصرامة في الإرادة.

إن احتمال العلم ونقله من جيل إلى جيل أمر جليل حظي بأصالة شرعية ثابتة عن النبي المصطفى ﷺ فقد قال النبي ﷺ: «نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه»[1].

كما أن رواية الحديث تمثل استجابة طيبة لأمر النبي ﷺ: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[2].

(١) أخرجه الترمذي، في **سننه**، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ج٢، ص٧٨، رقم١٣٠٤.

(٢) أخرجه البخاري، في **صحيحه**، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، (بيروت واليمامة: دار ابن كثير، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، ج٨، ص٥٦٧، رقم٣٤٦١.

قال بعض العلماء تعليقاً على هذا الحديث: "وترهيب النبي ﷺ من الكذب عليه بعد أمره بالبلاغ والنقل عنه فيه إشارة إلى علم العلل ونقد الأحاديث وتتبع الأسانيد وتفحصها، فشرف أهل الرواية يحصل لهم من وجهين في هذا الحديث، من حيث امتثالهم لأمر رسول الله ﷺ بإبلاغ الحديث ومن حيث نفيهم للكذب عليه وأن ينسب إليه ما لم يقل"[1].

فرواية الحديث شيء عظيم، به قوام الدين، وعليه مدار الفكر الإسلامي الصحيح، وروي عن سلفنا في ذلك أقوال مشرقة تزيد الأمر إيضاحاً، فقد قال الشافعي: "لولا حفظ العلم بالإسناد في الدفاتر، لخطبت الزنادقة على المنابر"[2].

قال عبدالله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[3].

وقال سفيان الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح، فبأي شيئ يقاتل"؟[4].

---

(١) الشاه ولي الله أحمدبن عبد الرحيم الدهلوي، **الإرشاد إلى مهمات الإسناد**، تحقيق: بدر بن على بن طامي العيتي، (المملكة العربية السعودية: دار الآفاق، د. ط، ١٤٣٠هـ)، ص٧.

(٢) المرجع السابق. كذا قال. ورواه شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، في **ذم الكلام وأهله**، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط.د، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م)، ج٣، ص٣٤، رقم٤٠٢؛ وقال: سمعت إسماعيل بن إبراهيم يقول: وجدت عن أبي جعفر محمد بن عبد الرحمن المترفق الرازي، سمعت ياقوت المقتدري، سمعت الربيع يقول: سمعت الشافعي يقول: "لولا المحابر لخطبت الزنادقة على المنابر".

(٣) أخرجه الإمام مسلم، في **صحيحه**، باب في أن الإسناد من الدين، ج١، ص١١.

(٤) أبو حاتم محمد بن حبان البستي، **المجروحين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، د. ت، د. ط)، ج١، ص٤٥.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة، والرافضة من أقل الناس عناية إذ كانوا لا يصدقون إلا بما يوافق أهواءهم، وعلامة كذبه أنه يخالف هواهم"(١).

تعريف علم رواية الحديث

عرّفه أهل العلم بتعريفات مختلفة نكتفي منها باثنين:

قال ابن الأكفاني: هو علم بنقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله بالسماع المتصل، وضبطها وتحريرها(٢).

واعتُرض عليه بأنه ليس بجامع؛ لأنه لم يذكر تقريراته وصفاته(٣).

وقال طاش كبرى زاده: "هو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول ﷺ من حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالةً، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً، وغير ذلك من الأحوال التي يعرفها نقاد الحديث"(٤).

يقول الشيخ الدكتور محمد أبوالليث القاسمي الخير آبادي: "نحن نرى أن علم "رواية الحديث" علم مستقل يتعلق بنقل الحديث وثبوته، لا بفهمه وفقهه، لذا يجب في تعريفه ملاحظة المعنى اللغوي لكلمة "الرواية"، وهو النقل فيعرّف بما له

---

(١) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، **منهاج السنة النبوية**، تحقيق: محمد رشاد سالم، (بيروت: مؤسسة قرطبه، ط١، ١٤٠٦هـ) ج٧، ص٣٧.

(٢) ابن الأكفاني، **إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد**، ص١٠٢.

(٣) نور الدين عتر، **منهج الفقد في علوم الحديث**، (دمشق: دار الفكر، ط٣، ١٤١٨هـ)، ص٣٠.

(٤) طاش كبري زاده، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، ج٢، ص٥٢؛ وانظر: أيضا حاجي خليفة: كشف الظنون، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، ج١، ص٦٣٥.

علاقة بنقل الحديث وثبوته فقط من مسائل ومباحث، مثل: ما الحديث؟ ومن أين صدر؟ وكيف تُلُقِّي؟ وكيف نُقل؟ ومن نقل؟ وما أوصاف الناقل؟ وكيف حُفظ؟ وما قواعد تقييمه قبولاً ورداً؟ وما إلى ذلك من المسائل والمباحث مما له علاقة بثبوت الحديث، وهذا كله غير متوافر في التعريفين السابقين؛ وإن كان تعريف حاجي خليفة أفضل نوعاً مَّا من تعريف ابن الأكفاني؛ ولكنه بسبب لفظ "وغير ذلك" جاء فضفاضاً غير مركز(1).

ثم ذكر الشيخ الخيرآبادي بعد هذا التعليق الجيد تعريفاً رآه جامعاً ومانعاً بقوله: "وهو علم بقواعد يعرف بها حال الراوي والمروي"(2).

فعلم رواية الحديث يبحث عن الأحاديث وأحوالها من الصحة والحسن والضعف والشذوذ والعلة وغيرها، وعن رواتها وأحوالهم من العدالة والضبط والصدق وما ينافيها، وذلك من خلال قواعد وأصول وضعها سلفنا وجرى عليها علماؤنا في كل زمان ومكان.

المبحث الثاني:

الإمام الكشميري وإلمامه بتأريخ علم رواية الحديث

يطيب أن نذكر بعد أهمية الرواية ما حظي به هذا العلم الشريف عبر تاريخنا الطويل من الاهتمام والعناية البالغين، فإن الأحاديث النبوية التي تذكر عظيم الفضل وجزيل الشرف لرواة الحديث ومبلغيه إلى اللاحقين لفتت اهتمام الأمة، وحركت

---

(1) محمد أبو الليث الخير آبادي القاسمي، **علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها**، (ماليزيا: دار الشاكر، ط٧، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م)، ص ١١-١٢.

(2) المرجع السابق، ص١٢.

العزائم نحو اقتناء وحفظ وضبط ورواية الأحاديث، وجعلت من الأمة الإسلامية طائفة تفانت في حفظ الحديث، واستنفدت جهدها في نقله وروايته.

فهذا كتاب "الموطأ" لإمام دار الهجرة يروى عنه بأربع وعشرين طريقاً، ويسمعه منه نحو ثمانين ألفاً على ما يقال، وهذا "صحيح البخاري" لأمير المؤمنين في الحديث يسمع منه عدد عظيم جداً من الرجال.

وهذه الكوفة وحدها من بلاد العراق يتفقه فيها على ابن مسعود وأصحابه أربعة آلاف عالم. ويكتب فيها مثل عفان البصري - شيخ البخاري وأحمد - خمسين ألف حديث في أربعة أشهر ويقول: "ولو أردنا أن نكتب مائة ألف حديث لكتبناها"(١).

وانتقى الإمام البخاري صحيحه من ستمائة ألف حديث. وانتقى الإمام مسلم صحيحه من ثلاثمائة ألف حديث، وانتخب الإمام أبو داود سننه من خمسمائة ألف حديث(٢).

تدوين الحديث كما يراه الإمام الكشميري

يقول الإمام الكشميري: "يبتدئ تدوين الحديث على طريقة التأليف في أوائل القرن الثاني، فيسبق فيه ابن شهاب، ويتلوه ربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عروبة، ثم مالك بالمدينة، وابن جريج بمكة، والأوزاعي بالشام، وسفيان الثوري بالكوفة، وحماد بن سلمة بالبصرة، وهشيم بن بشير بواسط، ومعمر بن راشد باليمن، وابن المبارك بخراسان، وجرير بن عبد الحميد بالري، وهكذا وهكذا.

---

(١) الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، (بيروت: دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤هـ)، ص٥٥٩.

(٢) الكشميري، **فيض الباري شرح صحيح البخاري**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، ج١، ص٧-٩.

وإلى منتصف القرن الثالث ترى البلاد طافحةً عجماً وعرباً، شرقاً وغرباً بجوامع ومسانيد وصحاح وسننٍ ومعاجم ومصنفاتٍ وأجزاء وأفراد، ما يحير الألباب. نعم، لم تكن علومهم في قماطر وصناديق حتى يلجأوا إلى بحث، ولم يكونوا يتكلفون لتأنق، بل كانت قلوبهم عيوناً ثرة، وصدورهم أوعية طافحة بحياضها، فلم تلبث إلا وأن فاضت من أوعية الصدور، وعيون القلوب، إلى بطون القماطر وصفحات الكراريس.

ثم بعد منتصف القرن الثالث ظهر رجالٌ في الأمة في مصر والشام والأندلس وخراسان، من حفاظ الحديث في استبحار وتغلل في الأحاديث، وأصحاب غوص في المسائل، إلى أوائل القرن التاسع للهجرة، ما تورث العجب كثرتهم.

فمن الحنفية: كالحافظ أبي بشر الدولابي، والحافظ أبي جعفر الطحاوي، والحافظ ابن أبي العوام السعدي، والحافظ أبي محمد الحارثي صاحب ((مسند أبي حنيفة))، والحافظ عبد الباقي، والحافظ أبي بكر الرازي الجصاص، والحافظ أبي نصر الكلاباذي، والحافظ أبي محمد السمرقندي، والحافظ شمس الدين السروجي، والحافظ قطب الدين الحلبي، والحافظ علاء الدين المارديني، والحافظ جمال الدين الزيلعي، والحافظ علاء الدين مغلطاي، والحافظ البدر العيني، والحافظ قاسم بن قطلوبغا، وغيرهم من الحفاظ الحنفية.

ومن المالكية: كالحافظ حسين بن أسماعيل القاضي، والحافظ الأصيلي، والحافظ ابن عبد البر الأندلسي، والحافظ أبي الوليد الباجي، والحافظ القاضي أبي بكر بن العربي، والحافظ عبد الحق صاحب ((الأحكام))، والحافظ القاضي عياض اليحصبي، والحافظ المازري، والحافظ ابن رشد الفقية صاحب ((المقدمات))، والحافظ أبي القاسم السهيلي، وغيرهم.

ومن الحنابلة: كالحافظ عبد الغني المقدسي صاحب ((الكمال))، والحافظ أبي الفرج ابن الجوزي، والحافظ موفق الدين ابن قدامة، والحافظ أبي البركات ابن تيمية صاحب "المنتقى"، والحافظ ابن رجب، وغيرهم من قبلهم ومن بعدهم خلائق لا يحصون عدداً، نبغوا في هذه القرون المزدهرة. والقوم كلهم اليوم عيالٌ على مادبة هؤلاء الأعلام، وأماثل الأعيان"[1].

إن هذا الكلام يدل على خبرة الإمام الواسعة في المراحل التي تطور فيها علم الحديث، والمنهج التدويني الذي صاحَبَ عملية تدوين الحديث وصياغته، مع الإشارة إلى أسماء بعض الأعلام الذين لهم دور كبير في تطوير هذا العلم المبارك.

خلفية وصول علم الحديث في البلاد الهندية في نظر الإمام الكشميري:

يقول الإمام الكشميري في هذا الصدد: "وبلاد الهند في هذه الأعصار دخلها رجال من المحدثين، وخرج منها رجال في طلب الحديث، فتضلعوا، غير أنهم لم يرجع كثير منهم، فلم تنتفع بهم بلادهم، وتجد في رواة الحديث عدة من رجال الهند، ولا سيما السند، ومع هذا فالحق يقال: إن بلاد الهند حظها ضئيل جداً من علوم الحديث في تلك العصور الحافلة بالمحدثين في بلاد العراق وخراسان وغيرها، وماذا يغني كتاب الصغائي الذي خلفه أثراً بعد عين، بجنب تلك الذخائر الغزيرة والبحار المتلاطمة الأمواج، حيث أصبح عليه فقط مدار درس الحديث إلى قرون، ثم ضم إليه كتاب "مشكاة المصابيح" بعد برهة من الدهر مديدة، لا تقل عن ثلاثمائة سنة، فكيف تداني وتساهم بهؤلاء النابغين الذين فاضت ينابيع تحديثهم في أنحاء العالم، وطبق الخافقين ذكراهم على توالي القرون.

(١) المرجع السابق، ص٩.

ولكن لما أخذ الضعف والوهن في علوم الحديث من منتصف القرن العاشر للهجرة في البلاد العربية، وقد سبقت سنة الله الأزلية بقوله: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد:٣٨]، فانتقلت هذه المزية من أهل هذه البلاد، وقيَّض الله لها حَمَلَةً أمناء في بلاد الهند، وأتاح لهذه السعادة، مثل المحدث الشيخ عبد الأول الجونفوري صاحب "فيض الباري شرح صحيح البخاري" (ت٩٦٥هـ)، والمحدث الشيخ علي المتقي الهندي صاحب "كنز العمال" (ت٩٧٥هـ)، والشيخ محمد طاهر الفتني ملك المحدثين صاحب "التذكرة" و"المغني" و"مجمع البحار"، و"قانون الموضوعات" (ت٩٨٦ه)، والشيخ عبد الوهاب البرهانفوري (ت١٠٠٠هـ)، والشيخ عبد الحق الدهلوي (ت١٠٥٢هـ)، صاحب "اللمعات شرح المشكاة"، وغيرها من كتب نافعة، ثم الشيخ نور الحق ابنه، (ت١٠٧٣هـ) صاحب "تيسير القاري شرح صحيح البخاري" بالفارسية، وشارح "الموطأ"، ثم ابنه الشيخ فخر الدين شارح "الحِصْن الحصين" وغيره، ثم ابنه شيخ الإسلام، وشرحه على صحيح البخاري، بالفارسية مطبوع، ثم ابنه الشيخ سلام الله، وشرح "الموطأ" في عدة مجلدات كبيرة، سماه المحَلَّى، ولم يطبع، توفي سنة ١٢٢٩هـ.

ونبغ في أوائل القرن الثاني عشر نابغة الأيام، عبقريّ الأنام، الإمام الشاه وليّ الله الفاروقي الدهلوي، (ت١١٧٦هـ، فتضلّع من علوم الهند، ورحل إلى الحرمين، فَنَشِفَ علومهما، ورجع إلى الهند، فكان إماماً لنهضة الحديث. شرح موطّأ الإمام مالك بشرحين، وقرر دراسة الصحاح الستة كلها مع "الحصن الحصين"، وجعل بدل "سنن ابن ماجه" في الصحاح "موطأ مالك"، وجعله أول الصحاح منزلة، فسعى في نشر الحديث؛ حتى استوى على ساق، وتلاه أصحابه وأنجاله الغر الكرام.

فمن أصحابه المحدث الشيخ القاضي ثناء الله الفانيفتي صاحب "التفسير الجليل" وصاحب "منار الأحكام" وغيرهما، ولقبه الشاه عبد العزيز ببيهقي العصر.

ومنهم المحدث السيد مرتضى الهندي البلكرامي ثم الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، صاحب "عقود الجواهر المنيفة" و"الإتحاف شرح الإحياء"، و"تاج العروس شرح القاموس".

ومنهم الشيخ محمد معين السندي، وهو من كبار شيوخ الشيخ محمد حياة السندي، والشيخ محمد هاشم السندي المعروف بالمخدوم.

ومنهم الشيخ محمد عاشق الدهلوي، ومنهم الشيخ محمد أمين الكشميري، وغيرهم من أصحابه البررة الكرام. ومن أنجاله الشيخ الحجة الشاه عبد العزيز، وكان بحراً في العلم والاستحضار، وحيداً في سعة الاطلاع على الحديث وسائر العلوم، موفقاً لحل المشكلات والغوامض، والشيخ عبد القادر المحدث والعارف، وترجمان القرآن (ت١٢٣٠هـ)، والشيخ رفيع الدين المحدث الضليع (ت١٢٣٣هـ). ومن فيض هذه البيئة الحديثية الولي اللهية نشأ في الهند رجال نوابغ أصحاب مؤلفات جليلة في الحديث والرجال.

فزاد هذه النهضة المباركة اعتلاء وبهاء. وطبق هؤلاء الأعيان أرجاء الهند قرآناً وحديثاً وسنة، فكان من أزهى العصور المزدهرة في علوم الحديث، وأخذ من الشاه عبد العزيز ابن أخيه الشيخ إسماعيل (الشهيد سنة ١٢٤٦هـ)، وابن بنته الشيخ محمد إسحاق (ت١٢٦٢هـ).

ثم تلا الشيخَ محمد إسحاق صاحبُه الشيخ عبد الغني المجددي (ت١٢٩٦هـ)، غير أنه هاجر إلى المدينة، فلم يمكث عهده في الهند طويلاً، وجرت في طيبة ينابيع علمه الذي نشفه الإمام ولي الله منها، ثم أخذ الحديث منه أكابر ديوبند مثل الإمام الشيخ محمد قاسم النانوتوي (ت١٢٩٧هـ)، والمحدث الشيخ رشيد أحمد (ت١٣٢٣هـ)، وعليهما تخرج المحدث الشيخ محمود حسن الديوبندي، (ت١٣٣٩هـ)، وأدرك الشيخ محمود الشيخ عبد الغني، فاستجاز منه أيضاً، ومكث في ديوبند يخدم الحديث والعلم، فتخرج

عليه أصحاب حديث وعلم أربى عديدهم على ألف"[1].

إن هذا الكلام الوجيز يقدم صورة متكاملة لخلفية وصول علم الحديث في الهند، بما فيها من أسباب وعوامل دافعة لذلك، كما أنه يبين أن حظ الهند في علم الحديث كان في القرون الأولى ضئيلاً، وفي القرون المتأخرة ساطعاً كثيراً، وأن علم الحديث كُتِبَ له أن يتطور ويتقدم في الهند على أكتاف العلماء الهنود المخلصين كأمثال المحدث الشيخ علي المتقي صاحب "كنز العمال" (ت٩٧٥هـ)، والشيخ عبد الأول الجونفوري (ت٩٦٥هـ)، والشيخ عبد الوهاب البرهانفوري (ت١٠٠٠هـ)، والشيخ محمد طاهر الفتني صاحب "التذكرة" و"المغني" و"مجمع البحار"، و"قانون الموضوعات" (ت٩٨٦هـ)، والشيخ عبد الحق الدهلوي (ت١٠٥٢هـ)، صاحب "اللمعات شرح المشكاة"، والشيخ نور الحق ابنه، (ت١٠٧٣هـ) صاحب "تيسير القاري شرح صحيح البخاري" بالفارسية، وشارح "الموطأ"، وابنه الشيخ فخر الدين شارح "الحِصْن الحصين" وغيره، والشيخ سلام الله، والإمام المحدث الشاه وليّ الله الفاروقي الدهلوي، (ت١١٧٦هـ، والمحدث الشيخ القاضي ثناء الله الفانيفتي صاحب "التفسير الجليل" وصاحب "منار الأحكام"، والمحدث السيد مرتضى الهندي البلكرامي ثم الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، والشيخ محمد معين السندي، والشيخ الحجة الشاه عبد العزيز، والشيخ عبد القادر المحدث، والشيخ رفيع الدين المحدث الضليع (ت١٢٣٣هـ). والشيخ إسماعيل (الشهيد سنة ١٢٤٦هـ)، والشيخ محمد إسحاق (ت١٢٦٢هـ)، والشيخ عبد الغني المجددي (ت١٢٩٦هـ)، والإمام حجة الإسلام محمد قاسم النانوتوي (ت ١٢٩٧هـ)، والمحدث الكبير الإمام رشيد أحمد (ت١٣٢٣هـ).

---

(١) الكشميري، **فيض الباري**، ج١، ص١١-١٢.

وهذا كلام يصدقه واقع تاريخي، ويدل معا على إلمام الإمام الكشميري بتاريخ علم الحديث ورجاله ومراحله التطورية.

المبحث الثالث:

الإمام الكشميري واعتناؤه بعلم رواية الحديث

قد أجمعت الدنيا قاطبةً على أن الإمام الكشميري كان تعويضاً عادلاً عن المحدثين الأعلام الذين وقفوا حياتهم في خدمة الحديث ونشر علومه رواية ودراية؛ حتى لكأن حكمة الله سبحانه شاءت أن يخلقه في عصر نقص فيه ضياء العلم وقل أنصاره ليحيي بجهوده وجهاده في العلوم الإسلامية وحسن بلائه في خدمة الإسلام ما اندرس من معالم السنة وما اختفى من أوار العلم.

إن علم الحديث كان سلوة قلب الإمام وأنس روحه، كان لا يهش إلا بالنظر في الحديث، ولا يرتاح إلا بالبحث فيه، كما يتضح من المباحث الآتية.

وقد سبق أن ذكرت أن علم الحديث ينقسم إلى قسمين: علم الحديث رواية وعلم الحديث دراية، وفي السطور التالية أذكر إلمام الإمام بعلم الحديث رواية:

تضلعه في قواعد وأصول الحديث:

كان الإمام الكشميري على دراية تامة بأصول الحديث، وكان له نظرة واسعة في الكتب التي تتحدث عن أصول الحديث قديماً وحديثاً، وبذلك استطاع أن يتضلع في هذه الاصول، ويضيف إليها ما صح وترجح لديه؛ حيث زاد في أصول الحديث بعض القواعد والزيادات العلمية التي تثبتها الدلائل ويؤيدها الاستقراء الشامل، ومن نماذجه ما يأتي:

١- **قول الترمذي**: أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ[١]، قال فيه الإمام الكشميري : قوله : " عن رسول الله ﷺ " إشارة إلى أن المروي فيها أحاديث مسندة ، مرفوعة إلى رسول الله ﷺ، والمرفوع ما أسند إلى النبي ﷺ قولا أو فعلا أو تقريراً[٢].

٢- **قول الترمذي**: "حديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب"[٣]، قال الإمام: والاضطراب قد يكون في المتن، وقد يكون في الإسناد، وهو اختلاف الرواة وقفاً ورفعاً ووصلاً وإرسالاً، وحاصل الاضطراب في إسناد هذا الحديث أنه اختلف على قتادة بأربعة وجوه حسب تصريح المصنف[٤].

٣- **قول الترمذي**: "وهذا حديث معلول"[٥]، قال الكشميري: "قوله: وهذا حديث معلول"، يعني: مصاب بعلة، وهو لحن، لأن اسم المفعول من "أعل" الرباعي لا يأتي على مفعول؛ بل والأجود فيه "معل" بلام واحدة؛ لأنه مفعول أعل قياساً، وأما المعلَّل فمفعول علّل، وهو لغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله، وحاصل إعلال الترمذي أن إسناد الحديث منقطع من موضعين[٦].

٤- **قول الترمذي**: "هذا حديث حسن صحيح"[٧]، قال الإمام الكشميري:

---

(١) الباب الأول في جامع الترمذي.

(٢) الكشميري، **العرف الذكي شرح جامع الترمذي**، تحقيق: الشيخ عبد الله المعروفي، (ديوبند: جامعة الإمام أنور شاه الكشميري، ط١، ١٤٢٨هـ)، ج١، ص٩٠.

(٣) أخرجه الترمذي، في **سننه**، كتاب الطهارة، باب ما يقول إذا دخل الخلاء، ج٢، ص٣٧٨، رقم٥.

(٤) الكشميري، **العرف الذكي شرح جامع الترمذي**، ج١، ص١٣٤.

(٥) الترمذي، في **سننه**، كتاب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخفين أعلاه وأسفله، ج١، ص١٦٢، رقم٩٧.

(٦) الكشميري، **العرف الذكي شرح جامع الترمذي**، ج١، ص ٤٥٥.

(٧) أخرجه الترمذي، في **سننه**، كتاب الطهارة، باب ما جاء في فضل الطهور وغيره من الأبواب، ج١، ص٤٣٢، رقم ٦٧.

استشكل القوم قول الترمذي: هـذا حـديث حسـن صـحيح"؛ حيـث جمـع الحسـن والصحيح في الحكم على حديث واحد، والمشهور عند الجمهور في تعريف الصـحيح "ما اتصل سنده من المبدأ إلى الختام برواية رجال كلهم عدول ثقات أصحاب ضـبط وإتقان، ولا يكون فيه شذوذ ولا علة قادحة، ولا نكارة"، والحسن "ما لم يبلغ رجاله درجة رجال الصحيح في كمال الضبط والإتقان مع اشتراكهما في السلامة عن الشذوذ والنكارة والعلة"، فظهر أن الحسن يتقاصر عن درجة الصحيح، فكيف يتحدان؟[1].

وسيأتي رأي الإمام في الصحيح وأقسامه.

٥- **قول الترمذي**: هذا حديث حسن غريب"[2]، قال الإمام الكشميري: "قد أشكل على القوم جمع الترمذي للغريب والحسـن معـاً في موضـع، كـما أشـكل جمعـه للصحيح والحسن، وذلك لأن من شرط الحسن عنده أن يكون مروياً من غير وجـه، فاشترط فيه التعدد، والغريب ما انفرد به أحـد رواتـه، فبيـنهما تنـاف عنـده، فكيـف اجتمعا؟ وأما عند الجمهور فلا إشكال؛ حيث لم يشترطوا في الحسن تعدد الطرق، كما اشترطه الترمذي فيما ذكره في العلل الذي في آخر جامعه"[3].

ففي هذه الأمثلة ما يدل على ما له من دراية تامـة بأصـول وقواعـد الحـديث وتمكنه من تطبيق القاعدة على الأحاديث والآثار، ولو ذهبت أتتبـع الأمثلـة في كتـب الإمام لطال بي المقام.

---

(١) الكشميري، **العرف الذكي شرح جامع الترمذي**، ج١، ص١٠٣.

(٢) أخرجه الترمذي، في **سننه**، كتاب الطهارة، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء وغيره من الأبواب، ج٢، ص١٢٣، رقم٦٥٧.

(٣) الكشميري، **العرف الذكي شرح جامع الترمذي**، ج١، ص١٣٩.

استدراكات الإمام على بعض القواعد الحديثية

قد بلغ الإمام في علم رواية الحديث شأواً بعيداً، يؤهله للنقد والابتكار، فقد زاد في بعض الأصول زيادة حسنة، أعجبت كل من درس واطلع، ومنها:

١- **الحديث الصحيح وأقسامه**: إن للشيخ رأياً قد يختلف عن رأي الجمهور في الحكم على الحديث بالصحة؛ فإن الصحيح عند الجمهور – كما قال الكشميري بدوره-: "ما اتصل سنده من المبدأ إلى الختام برواية رجال كلهم عدول ثقات أصحاب ضبط وإتقان، ولا يكون فيه شذوذ ولا علة قادحة، ولا نكارة"(١)، والإمام الكشميري يزيد عليه اعتبارات أخرى يتأكد بها صحة الحديث عنده، فالصحيح عنده على أربعة أقسام كمايلي:

أ- ما كان رواته عدولا ثقات أصحاب ضبط وإتقان، وساعده تعامل السلف، وهذا عنده أرقى منازل الصحيح.

ب- ما صححه إمام من أئمة الحديث صراحة.

ج- ما أخرجه من التزم الصحة في كتابه كابن خزيمة وابن السكن وابن حبان وأبي عوانة وغيرهم في صحاحهم، والنسائي في الصغرى وإن لم يحكم عليه مصرحاً بالصحة.

د- ما كان سالما عن الجرح بالشذوذ والنكارة، ويرويه ثقات.(٢)

٢- **المتواتر وأقسامه**: وللشيخ رأي حسن في المتواتر وأقسامه، فالمتواتر عند الجمهور ينقسم إلى قسمين: المتواتر اللفظي والمتواتر المعنوي، بينما ينقسم المتواتر في رأي الإمام الكشميري إلى أربعة أقسام، وهي كالآتي:

---

(١) المرجع السابق، ج١، ص١٠٣.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص١٠٦.

أ- **تواتر الإسناد**: وهو أن يروي الحديث من البداية إلى النهاية جماعة يستحيل عادة أن يتواطؤوا على كذب في كل قرن من القرون الثلاثة، وهذا التواتر هو تواتر المحدثين، كحديث «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار».

ب- **تواتر الطبقة**: وهو أن يأخذه طبقة عن طبقة بلا إسناد، والقرآن متواتر بهذا التواتر، وهو تواتر الفقهاء.

ج- **تواتر العمل أو التوارث والتعامل**: وهو أن يتوارث المسلمون عملاً في كل قرن من القرون من أعمال العبادات والشرائع، فيستبعد خطؤه كل الاستبعاد؛ بل يكاد يكون خطؤه مستحيلاً، ومن هذا القبيل العمل برفع اليدين وترك الرفع عند الركوع وبعد الركوع، كلاهما متواتر بهذا التواتر، وهذا القسم الثالث يقرب من الثاني.

د- **تواتر الأمر المشترك**: وهو أن تكون أمور مروية بطرق كثيرة، وكل أمر منها يكون مرويا بالآحاد، ثم هذه الأمور المروية بطريق الآحاد تحمل في طيها أمرا مشتركا في جميعها، كتواتر المعجزة؛ فإن أفرادها وإن كان نقلها بطريق الآحاد ولكن القدر المشترك فيها واحد وهو متواتر. وحكم الثلاثة الأُول أن جاحدها ومنكرها كافر، وأما الرابع فحكمه كذلك إن كان بديهيا، وإن كان نظرياً فلا[1].

وذكر الإمام الكشميري أنه قد تجتمع أقسام (من التواتر) كما في أشياء من الوضوء، كالسواك من المضمضة والاستنشاق، ثم إن التواتر يزعمه بعض الناس قليلاً، وهو في الواقع بعدد يفوت حصره في شريعتنا، ويعجز الإنسان أن يفهرسه ويذهل الإنسان عن التفاته، فإذا التفت إليه رآه متواتراً، وهذا كالبديهي كثيراً ما يذهل عنه ويحفظ النظري،

(١) الكشميري، **العرف الذكي شرح جامع الترمذي**، ج١، ص١٠٩-١١٠؛ وانظر: البنوري، **نفحة العنبر في حياة إمام العصر الشيخ أنور**، ص١٤٢-١٤٤.

وإذا علمت هذا فنقول: الصلاة فريضة، واعتقاد فرضيتها فرض، وتحصيل علمها فرض، وجحدها كفر، وكذا جهلها، والسواك سنة، واعتقاد سنيته فرض، وتحصيل علمه سنة وجحودها كفر، وجهله حرمان وتركه عتاب أو عقاب(١).

قال العلامة المحدث الشيخ شبير أحمد العثماني: "وهذه الأقسام الأربعة للتواتر وإن كانت جزئياتها منتشرة في كتبهم؛ لكنهم لم يكونوا يذكرونها عند التقسيم، وأول من ربّع القسمة، وسمى كل قسم باسمه فيما نعلم هو الشيخ العلامة الأنور، وهو تقسيم حسن"(٢).

المبحث الرابع:

علمه بالرجال

وهو علم يبحث عن رواة الحديث من حيث إنهم رواة للحديث(٣). وكان الكشميري متوافر الاطلاع على رواة الحديث وسعة المعرفة برجاله، وقد بلغ من عمقه وغزارة علمه في هذا الباب شأوا بعيداً، يؤهله للإمامة في العلم بالرجال، فكان له آراء ومداخلات في توثيق الأئمة وجرحهم، إضافة إلى الإلمام التعمقي بالمصطلحات الحديثية التي تكشف عن الفرق بين الرواة اسما وكنية ونطقا وكتابة، فالمناسب أن نبدأ بها للإمام الكشميري من اضطلاع بهذه المصطلحات وتطبيقها في شرح الحديث، وفيما يأتي نماذج لذلك:

(١) البنوري، **نفحة العنبر في حياة إمام العصر الشيخ أنور**، ص١٤٤.

(٢) البنوري، **نفحة العنبر في حياة إمام العصر الشيخ أنور**، ص١٤٤؛ وشبير أحمد العثماني، **فتح الملهم شرح صحيح مسلم**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، ج١، ص١٣٥.

(٣) انظر: محمد بن عبد الباقي الزرقاني، **المنهل**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، ص١٠.

بيانه للمتفق والمفترق:

"**المتفق المفترق لغة**: هو الشيء الذي اتفق في أمر من الأمور وافترق في أمر آخر، يقال: قول قوم متفق مفترق أي متفق دينهم مفترق آرائهم.

واصطلاحا: أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدا خطا ولفظا وتختلف أشخاصهم، سواء اتفق اثنان منهم أم أكثر، وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة"(١).

وقال في منظومة البيقوني: متفق لفظا وخطا متفق ... وضده فيما ذكرنا المفترق(٢).

وجاء في فتح المغيث ما أوضح تعريف المتفق والمفترق مع الإشارة إلى الأمثلة حيث قال:

ولهم المتفق المفترق ✯ ما لفظه وخطه متفق
لكن مسمياته لعدة ✯ نحو ابن أحمد الخليل ستة
وأحمد بن جعفر وجده ✯ حمدان هم أربعة تعُده
ولهم الجوني أبو عمرانا ✯ اثنان والآخر من بغدانا
كذا محمد بن عبد الله ✯ هما من الأنصار ذو اشتباه
ثم أبو بكر بن عياش لهم ✯ ثلاثة قد بنوا محلهم
وصالح أربعة كلهم ✯ ابن أبي صالح أتباع هم
ومنه في اسم فقط ويشكل ✯ كنحو حماد إذا ما يهمل

---

(١) أبو سند محمد، **موسوعة هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون مصطلح الحديث**، ج١، ص٣٨.

(٢) عمر بن محمد بن فتوح البيقوني، **منظومة البيقوني**، (بيروت: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، ص١.

فإن يك ابن حرب أو عارم قد ☆ أطلقه فهو ابن زيد أو ورد

عن التبوذكي أو عفان ☆ أو ابن منهال فذاك الثاني

ومنه ما في نسب كالحنفي ☆ قبيلا أو مذهبا أو بالياصف(١)

وأشار ابن الصلاح إلى أنه زلق بسببه غير واحد من الأكابر، عند ما قال: "ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم"(٢).

تطبيق هذا المصطلح من قبل الإمام الكشميري:

كان الإمام الكشميري يشير إلى القواعد الحديثية خلال تدريس الحديث، ويطبقها فعلا في الأحاديث، وتطبيقاته لهذا المصطلح ما يأتي:

التطبيق الأول:

قال الكشميري عن فاطمة بنت أبي حبيش صاحبة حديث المستحاضة: (فاطمة بنت أبي حبيش) اسم أبي حبيش قيس، وفاطمة هذه غير فاطمة بنت قيس القرشية الفهرية التي طلقت ثلاثا، واشتكت إلى النبي ﷺ من نفقة زوجها، راوية حديث الدجال(٣).

وقال في مكان آخر: (قوله: "فاطمة بنت قيس" فاطمة هذه وراوية حديث

---

(١) شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، **فتح المغيث**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ)، ج٣، ص٢٦٩.

(٢) انظر: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، **علوم الحديث**، (دمشق: دار الفكر، ط٣، ١٤٠٤هـ)، ص٣٥٨.

(٣) الكشميري، **العرف الشذي**، ج١، ٤١٦.

جساسة[1] واحدة، غير ما في أبواب المستحاضة، وتلك فاطمة بنت أبي حبيش، ويسمى بقيس أيضا[2].

فهذا تنبيه هام في محله من الإمام الكشميري على الفرق بين هاتين الصحابيتين -رضي الله عنهما-، فقد اتفقتا في كون كل منهما فاطمة بنت قيس، وكلتاهما قرشيتان، إلا أن إحداهما صاحبة حديث المستحاضة، والأخرى صاحبة قصة الطلاق الثلاث.

فهما متفقتان في الاسم والنسب، لكنهما مفترقتان في الذات والشخصية، فمن لا ينتبه للفرق بينهما بدقة، يخطئ في فهم الحديث ونسبته إلى الراوية.

التطبيق الثاني:

قال الكشميري في الكلام على حديث «بين كل أذانين صلاة: "وفي مسند البزَّار «بين كل أذانين صلاة إلا المغرب» وأدرجه ابن الجوزي في الموضوعات، وقال السيوطي في اللآلئ المصنوعة: إنه ليس بموضوع، وقال: إن حيان بن عبيد الله -مصغراً- ثقة، وهو راوي الحديث، لا حيان بن عبد الله المكبر الذي كذبه الفلاس، وابن عبيد الله وثقه البزار[3]. والزيلعي[1] والحافظ ابن حجر نقلا قول ابن الجوزي، والبزار، ولم

(١) حديث الدجال وحديث الجساسة واحد، وهو في القصة المشهورة "بقصة الجساسة في صحيح مسلم، كتاب الفتن، باب قصة الجساسة، ج٢، ص٣٢٤، رقم٥٢٣٥.

(٢) الكشميري، **العرف الشذي**، ج٢، ص٤١٦.

(٣) هو: الإمام الحافظ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري البزار، قال الدار قطني: ثقة يخطئ، ويتكل على حفظه. ولد سنة نيف عشرة ومئتين، له مصنفات منها، "المسند"، توفي سنة ٢٩٢هـ. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٢، ص٣٣٤؛ والذَهَبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٣، ص٥٥٤.

يخبرا بما قال السيوطي، وهذا عجب منهما، وأخرجه الدار قطني أيضا"[2].

وقال الكشميري في "فيض الباري"[3] عند الكلام على حديث «بين كل أذانين صلاة إلا المغرب» أيضاً: "وفي إسناد الاستثناء حيان بن عبد الله، قال ابن الجوزي: إنه كذاب، ومر عليه الزيلعي، وقال: إنه اثنان ابن عبد الله وهو كذاب، وابن عبيدالله وهو ثقة، ونقل عن البزار أن حيان ههنا هو ابن عبيد الله، وهو بصري ثقة".

فثبت بما أشار إليه الإمام الكشميري من تمييز بين هذين ما يأتي:

١- اشترك راويان في التسمية بهذا الاسم (حيان) أحدهما: حيان بن عبدالله- مكبرا- وهو كذاب، والآخر: حيان بن عبيد الله- مصغرا- البصري، وهو ثقة.

٢- الذي كذبه الفلاس هو الأول، ومن هنا أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات، وليس هو من رواة هذا الحديث، إنما الراوي له هو الثاني وهو ثقة.

٣- إن تنبيه الكشميري على أن الزيلعي والحافظ ابن حجر نقلا كلام ابن الجوزي والبزار، ولم يتنبها للفرق بين هذين الراويين، تنبيه قيم يكشف عن المذاق الحديثي عند الكشميري الذي كان يتبناه ويسترشد به في البحث الحديثي.

٤- وقد دل هذا المثال على ما للمعرفة بالرجال معرفة دقيقة من قيمة وحيوية

---

(١) هو: عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، أبومحمد، جمال الدين، فقيه، عالم بالحديث، أصله من الزيلع (في الصومال)، ووفاته في القاهرة سنة ٧٦٢هـ. من كتبه "نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية" في مذهب الحنفية، وتخريج أحاديث الكشاف؛ وانظر: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، (بيروت: دار المعرفة، د. ط. د. ت)، ج١، ص٤٠٢.

(٢) الكشميري، **العرف الشذي**، ج١، ص٢٤٦، وعدم تنبه الحافظ ابن حجر للفرق بين هذين الراويين في الفتح، ج٢، ص١٠٨.

(٣) الكشميري، **فيض الباري**، ج٢، ص١٨١.

واعتبار، فإن أدنى تقصير في مثل هذا المقام من شأنه أن يؤدي إلى الخطأ الفاحش في الحكم على الراوي والحديث معًا.

بيانه للمؤتلف والمختلف:

"وهو أن يشترك اسمان في صورة الخطِّ، ويختلفا في النطق كحيَّان وحبَّان، الأول بالياءِ آخر الحروف، والثاني بالباء ثانيها، وكبَشِير وبُشَير، الأول بفتح الياء، والثاني بضمها، إلى مثال ذلك"(١).

قال ابن الصلاح في مقدمته: "وهو ما يأتلف -أي يتفق- في الخط صورته، وتختلف في اللفظ صيغته"، وأشار إلى أهميته قائلاً: "هذا فن جليل، من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره ولم يعدم مخجلا، وهو منتشر لا ضابط في أكثره يفزع إليه، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلا"(٢).

تطبيقات الإمام الكشميري لهذا المصطلح:

قد أشار الكشميري إلى هذا المصطلح في أثناء بحثه في الحديث، ومن الأمثلة على ذلك ما قاله في "الهمداني"، حيث قال: "هَمْدان بفتح الأول، وسكون الثاني: قبيلة، وأكثر الرواة من هذا القبيل. وهَمَدان بفتح الثاني: خطة أرض، ولم يكن هذا من الرواة، ووصف راو، ويسمى هذا الفن مؤتلفا ومختلفا، ويعرف به الفرق بين اللفظين المتقاربين في رسم الخط لا التلفظ، وفنون علم الحديث أربعة وثمانون فنا"(٣).

المهمل:

"**المهمل هو:** من لم يتميز عن غيره، سواءً ذُكر باسمه أو كنيته أو لقبه، وذلك

---

(١) ابن دقيق العيد، **الاقتراح في فن الاصطلاح**، ص٣٠.

(٢) ابن الصلاح، **المقدمة**، (القاهرة: مكتبة الفارابي، ط١، ١٩٨٤م)، ص٢٠٧.

(٣) الكشميري، **العرف الشذي**، ج١، ص٦١.

لوجود من يشاركه في هذا الاسم أو الكنية أو اللقب، فإن كان لا يشترك معه غيره في أحد هذه الأمور فحينئذ لا يعتبر مهملاً"[1].

ومثاله: أن الإمام البخاري -رحمه الله- له أكثر من شيخ اسمه إسحاق، ونجده في بعض الأحيان يقول: حدثنا إسحاق ولا ينسبه، فهنا نقول: إن إسحاق ورد مهملاً.

وكما لو وجدنا إسناداً ورد فيه ذكر سفيان غير منسوب، فهنا لا ندري هل المراد به الثوري أو ابن عيينة، أو ورد فيه حماد غير منسوب، فلا ندري هل هو ابن سلمة أو ابن زيد، وهكذا.

ومن أبرز من عُرف من المتقدمين اعتناؤه بهذا النوع من علم الرجال الإمام الحافظ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) وأبو علي الحياني الأندلسي (ت٤٩٨هـ).

فالأول: ألف في بيان المهملين من الرواة عموماً كتاباً عُرف باسم: "المكمل في بيان المهمل"[2].

والثاني: ألف في بيان المهملين في أسانيد صحيح البخاري بخصوصه، وذلك في باب مستقل في كتابه الماتع: "تقييد المهمل وتمييز المشكل".

وعلى هذين المؤلفين عوّل من جاء بعدهما، مع الإضافة أو التعقيب، كما يُعرف من مراجعة المؤلفات المتأخرة عنهما في الرجال أو الشروح الحديثية".

---

(١) محمد بن تركي التركي، **البيان والتبيين لضوابط ووسائل تمييز الرواة المهملين**، ج١، ص٤ (يراجع الكتاب على الرابط: http://www.ahlalhdeeth.com).

(٢) ولكن للأسف إن هذا الكتاب مع قيمته العلمية الكبيرة يعتبر حتى الآن في عداد الكتب المفقودة؛ والتركي، **البيان والتبيين لضوابط ووسائل تمييز الرواة المهملين**، ج١، ص٥.

اعتناء الإمام الكشميري ببيان المهمل:

قد عُرِف الإمام الكشميري بالتنبيه على تعيين الرواة المهملين وتمييز البعض من البعض الآخر، فمن أمثلته ما أخرجه الترمذي من طريق وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة، أن النبي ﷺ قبل بعض نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضا، قال: من هي إلا أنت؟ فضحكت[1].

فـ (عروة) المهمل في الإسناد، اختلف في تعيينه هل هو (عروة بن الزبير)، أو (عروة المزني)[2].

قال الكشميري في الكلام على هذا الحديث: "في السند كلام بأن حبيبا لم يسمع عن عروة بن الزبير، وسمع عن عروة المزني، وعروة المزني لم يسمع عن عائشة، وتكلم أبو داود ...، ولعل رجحانه (أبي داود) إلى سماع حبيب عن ابن الزبير، فإنه قال: روى حبيب عن ابن الزبير حديثا صحيحا، ولكنه لم يخرجه أبو داود، وأخرج الترمذي ذلك الحديث الصحيح، ولكنه ضعفه في كتاب الدعوات، وظني أن للحبيب سماعا عن ابن الزبير، فارتفع الإيرادان، وفي مسند أحمد، وابن ماجه بسند صحيح تصريح عروة بن الزبير ... وأقول أيضا: إن قوله: إن هي إلا أنت، أيضا قرينة أنه عروة بن الزبير"[3].

---

(١) أخرجه أحمد، في **مسنده**، ج٦، ص٢١٠؛ وعلق عليه شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، وحبيب بن أبي ثابت متابع؛ والترمذي، في **سننه مع العرف الشذي**، كتاب الطهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء من القبلة، ج١، ص١١٨، رقم٨٦؛ وقال: "وقد روي نحو هذا عن غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ".

(٢) أشار أبوداود إلى الخلاف بعد تخريجه للحديث، في **سننه**، في كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة، ج١، ص١٢٤.

(٣) الكشميري، **العرف الشذي**، ج١، ص١١٨.

فكشف الإمام الكشميري عن ستار هذا الإهمال ببيان أن (عروة) هو ابن الزبير، وليس (عروة المزني)، واستدل على رأيه بقول عروة: (من هي إلا أنت) بأنه لا يجترئ أن يقول مثل هذا الكلام لعائشة رضي الله عنها غير ابن الزبير؛ لأنه ابن أخته.

تصحيحه للتحريف والتصحيف:

التصحيف لغة: تغير اللفظ حتى يتغير المراد، ويقال: صحفه فتصحف. أي: غيره فتغير حتى التبس(1).

والتصحيف في اصطلاح المحدثين: تحويل الكلمة في الحديث من الهيئة المتعارفة إلى غيرها(2).

والتصحيف والتحريف مترادفان، ويطلقان على معنى واحد، إلا أن الحافظ ابن حجر فرق بينهما تفريقا حسنا، فقال: "وإن كانت المخالفة بتغير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف"(3).

والسبب في وقوع التصحيف والإكثار منه إنما يحصل غالبا للآخذ من الصحف وبطون الكتب، دون تلقٍّ للحديث عن أستاذ من ذوي الاختصاص؛ لذلك حذر أئمة الحديث من الأخذ عمن هذا شأنه، وقالوا: لا يؤخذ الحديث من صحفي"(4).

---

(1) أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، **المصباح المنير**، (بيروت: المكتبة العلمية، د. ط. د. ت)، ج١، ص٣٥٨.

(2) شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، (مصر: مكتبة السنة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، ج٣، ص٦٨.

(3) ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر**، (المملكة العربية السعودية: مطبعة سفير بالرياض، ط١، عام ١٤٢هـ) ص٤٩.

(4) ماهر ياسين فحل، **أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء**، (عمان: دار عمار للنشر، ط١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م)، ص٣١٨.

اعتنى الكشميري بتصحيح ما وقع من تحريف في الإسناد أو في المتن في بعض الكتب الحديثية، ومن أمثلته ما صححه الكشميري في حديث دعاء النبي ﷺ عند الخروج من الخلاء، ففي بعض نسخ الترمذي جاء إسناده هكذا: "حدثنا محمد بن حميد بن إسماعيل، حدثنا مالك بن إسماعيل، عن إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: «غفرانك»(١).

فأكد الكشميري أن اسم "محمد بن حميد بن إسماعيل" محرف؛ لأنه لم يوجد في شيوخ الترمذي من اسمه محمد بن حميد بن إسماعيل، بل ولا في الرجال في هذه الطبقة، وقال: (فالصواب"محمد بن إسماعيل" والمراد به الإمام البخاري صاحب الصحيح، وهو يرويه عن مالك بن إسماعيل، وهو النهدي الحافظ من شيوخ البخاري)(٢).

ووثق تلميذه البنوري هذا التصويب بأن هذا الحديث أخرجه الزرقاني في "شرح المواهب" (٤/ ٢٣٨) من طريق الترمذي عن البخاري، وقال: (فظهر أنه هو الصواب. ومثله في نسخة الشيخ محمد عابد السندي [أي نسخته من سنن الترمذي]، فلم يبق إذًا أدنى ريب في ذلك)(٣).

---

(١) جزء حديث أخرجه الترمذي، في **سننه**، كتاب الطهارة، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، رقم٧، وقال: حديث حسن غريب.

(٢) الكشميري، **معارف السنن**، (ديوبند: دار الكتاب، ط١، ١٤١٩ه)، ج١، ص٨٢-٨٣.

(٣) الكشميري، **معارف السنن**، ج١، ص٨٣.

المبحث الخامس:

علمه بالجرح والتعديل

المراد بـ "الجرح": رد الحافظ المتقن رواية الراوي، لعلة قادحة فيه أو في روايته، من فسق أو تدليس أو كذب أو نحوها، أي وصف الراوي بما يقتضي عدم قبول روايته.

أما "التعديل": فهو وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته[1].

منهجه في التوثيق والتضعيف:

إن الإمام الكشميري كثيراً ما يطلق كلمة التوثيق والتضعيف في بيان درجة الراوي، فمثلا يقول عن راو ما: (وثّقه فلان، وفلان)، أو (ضعّفه فلان، وفلان) وفي هذا الإطلاق- سواء منه، أو من غيره- نوع من التسامح والتوسع، وإلا فالأجدر أن تذكر عبارات الأئمة النقاد بعينها، فإن الدرجات تختلف تماما بتعبير عن تعبير، ولكن تفاديا من كثرة القيل والقال، وتوخيا للإيجاز والسهولة يذكر من الأقوال أوضحها وأقربها إلى الصواب ويجمل الأقوال الأخر. وفيما يأتي مثال لذلك:

عبد الله بن عمر العمري: **قال الكشميري**: "ضعفه الترمذي تبعا للبخاري، والبعض حسنوا روايته، وهم كثير"[2].

فأطلق الكشميري نسبة التضعيف إلى الإمامين البخاري، والترمذي، وأعرض عن أقوال الأئمة الآخرين الذين صدر منهم التوثيق، وأطلق التوثيق فيه بقوله: (والبعض

---

(١) انظر: محمود عبد الخالق حلوه، **أصول الرواية و الجرح والتعديل**، (القاهرة: مطبعة رشوان، ط١، ٢٠٠٣م)، ص١٧-١٨.

(٢) الكشميري، **العرف الشذي**، ج١، ص٣٤١.

حسنوا روايته وهم كثير) فهذا الاختصار الذي نلمح أمثلته كثيراً في كتبه وأماليه، جاء في الحقيقة تيسيرا للأمر على القارئ ووقاية له عن الملل والكلل.

التوثيق الضمني أو الالتزامي:

التوثيق قد يكون صريحا، وقد يكون ضمنيا، وهكذا التضعيف، يقول الشيخ محمد عوامة: "توثيق الراوي قد يكون صريحا بألفاظ التوثيق المختلفة المعروفة في كتب الجرح والتعديل، وقد يكون ضمنيا، أو التزاميا: وهو أن يخرج له مثلا أحد الأئمة احتجاجا واعتماداً، أو يخرج له من اشترط الصحة في كتابه، أو أن يصحح، ويحسن له مثلا أحد الأئمة المتقدمين، أو المتأخرين، فكل ذلك ونحوه يعد توثيقا ضمنيا للراوي، يستلزم في الجملة تعديله وقبوله. ولهذا نرى هذا النوع من التوثيق مطبقا عند المحققين من الأئمة في قبول الراوي وتوثيقه"[1].

ويوجد كثير من نماذج تطبيقية لذلك عند الإمام الكشميري، فمثلاً قال في حديث «الوضوء من كل دم سائل»: لم يحكم الزيلعي على حديث «الوضوء من كل دم سائل»[2] بشيء، والحديث قوي عندي إلا أن في سنده أحمد بن الفرج، وأخرج عنه أبو عوانة في صحيحه، وقد اشترط أن يخرج الصحاح في صحيحه، وحديث الباب لم يحكم عليه المصنف [أي الترمذي] بشيء[3].

(١) انظر: الذهبي، **مقدمة الشيخ محمد عوامة على الكاشف**، (جدة: دار القبلة، ط١، ١٤١٣هـ)، ج١، ص٢٤-٢٥.

(٢) أخرجه الدارقطني، في **سننه**، ج١، ص١٥٧، برقم ٢٧؛ ومن طريق بقية عن يزيد بن خالد عن يزيد بن محمد عن عمر بن عبد العزيز عن تميم الدارمي، وأعله بقوله: عمر بن عبد العزيز لم يسمع من تميم الداري، ولا رآه، واليزيدان مجهولان، وأقره الزيلعي في نصب الراية، فصل في نواقض الوضوء، (مصر: دارالحديث، د. ط، ١٣٥٧هـ)، ج١، ص٣٧.

(٣) الكشميري، **العرف الشذي**، ج١، ص١٢٠؛ والكشميري، **معارف السنن**، ج١، ص٣٠٧.

فإخراج أبي عوانة أحاديث "أحمد بن الفرج" في صحيحه وسكوت الترمذي عنه اعتبرهما الإمام الكشميري توثيقا ضمنيا، ولعل قيمة هذه الفائدة التوثيقية بأنها لم ترد في ترجمته في كتب الجرح والتعديل المشهورة[1].

المبحث السادس: أسلوب الحكم على الرواة المختلف فيهم

الرواة المختلف فيهم هم من ذكر فيهم جرح وتعديل معا، ويحتاج إلى عناية في جمع أقوال أئمة الجرح والتعديل الواردة في الراوي المختلف فيه، ثم دراستها بتأنٍّ وتفكر للوصول إلى حكم منصف في حقه[2].

إن الإمام الكشميري يذكر الرواة المختلف فيهم فيأتي بإيجاز شديد بما قاله الأئمة في شأنهم، ثم يبدي رأيه من التوثيق والتضعيف، وأمثلته كثيرة، وسوف نكتفي بذكر نموذج واحد من هذا النوع:

يقول الكشميري في "محمد بن إسحاق": "اختلف أهل الجرح والتعديل فيه ما لم يختلف في غيره؛ حتى أن قال مالك بن أنس: إن قمت بين الحجر الأسود، وباب الكعبة لحلفت أنه دجال كذاب. وقال البخاري: إنه إمام الحديث. وقال ابن الهمام: إنه ثقة (ثلاث مرات). وقال حافظ الدنيا- أي ابن حجر-: إنه ثقة، وفي حفظه شيء. وأما البيهقي فتكلم فيه في كتابه "الأسماء والصفات" واعتمده في كتاب "القراءة خلف الإمام" فالعجب، وعندي أنه من رواة الحسان كما في الميزان، ويمكن أن يكون

---

(١) انظر مثلا: ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، (بيروت: دار الفكر، ط٣، ١٤٠٩م)، ج١، ص١٩٠؛ والذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م)، ج١، ص٢٨٢؛ وابن حجر، **لسان الميزان**، (بيروت: مؤسسة العلمي للمطبوعات، د. ط. ١٤٠٦هـ)، ج١، ص٢٤٥.

(٢) انظر: عمر بن أحمد البغدادي، **ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه**، (الرياض: مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)، ص٣٩.

في حفظه شيء"[1]. وهذه العبارة تفيد ما يأتي:

- نبه أولا على أن ابن إسحاق من المختلف فيهم، بل هو ممن كثر الخلاف فيه عند العلماء.

- أوجز في عرض ما ورد فيه من جرح وتعديل؛ لأنه لم يكن من قصده أن يستوعب الجرح والتعديل، إنما أراد أن يفيد القارئ بما هو أهم، وهو الإشارة إلى مكانة ابن إسحاق من حيث الثقة والضعف، ولهذا اقتصر في عرض الأقوال على ما يكفي لتحقيق هذا الغرض.

- لم يفت الإمام الكشميري الإشارة إلى نقد تصرف البيهقي في ابن إسحاق، حيث إنه تكلم فيه في كتابه "الأسماء والصفات" واعتمده في كتاب "القراءة خلف الإمام" الأمر الذي يثير العجب، فيدل هذا على نكتة مهمة في دراسة المختلف فيهم، وهو "التوثيق الضمني"، والحاصل أن البيهقي وثق ابن إسحاق توثيقا ضمنيا، فأي شيء يضير الحنفية إذا اعتمدوه في ما يفيدهم من الأحاديث.

- وأخيرا رجح توثيق ابن إسحاق، وبين أن درجته هي درجة الرواة النازلين عن مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن، وهو ترجيح قائم على الحيدة العلمية والإنصاف، ومطابق لما استقرت عليه أخيراً آراء محققي أئمة الجرح والتعديل:

فمثلا قال المنذري عنه في "الترغيب والترهيب" في باب تراجم الرواة المختلف فيهم، فذكر فيهم ابن إسحاق: (حديثه حسن)[2].

---

(١) الكشميري، **العرف الشذي**، ج١، ص٥٣.

(٢) عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، **الترغيب والترهيب**، (بيروت: دار ابن كثير، د. ط، ١٤١٧هـ)، ج١، ص٤٩٧.

وقال الذهبي في ترجمته: "فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئا، وقد احتج به أئمة، فالله أعلم"[1].

عنايته بالطريق:

إن الإمام الكشميري قد يخوض في بحار الطرق والأسانيد، فيستوعب جميع ما ورد في الباب، وبعد هذه النظرة الشمولية يتوصل إلى نتيجة واضحة لا تحمل أدنى شك وارتياب، وهذه ميزة حسنة للكشميري تجعل القاري يتمتع بطرق الحديث، ويدرك مرتبته في الاستناد والاحتجاج، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول:

حديث: «لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس»[2]. قال الكشميري عند الكلام في هذا الحديث: "إن هذا الحديث متواتر، رواه نحو عشرين رجلا من الصحابة". ثم ساق أسماء من رواه من الصحابة فزاد العدد فوق العشرين نفسا من الصحابة، وانتهى بهذا إلى القول بتواتر الحديث[3].

وقال في حديث الترمذي «أفطر الحاجم والمحجوم»: "إنه متواتر؛ لأنه مروي عن قريب من اثنين وعشرين صحابيا"[4].

---

(١) الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج١، ص٦٢.

(٢) أخرجه البخاري، في **صحيحه**، كتاب مواقيت الصلاة، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس، ج١، ص٥٩٧، رقم٥٨٦؛ ومسلم في **صحيحه**، كتاب الصلاة، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، ج١، ص٥٦٧، رقم٨٢٧.

(٣) انظر: الكشميري، **معارف السنن**، ج١، ٩٦-٩٧.

(٤) أخرجه الترمذي، في **سننه**، كتاب الصوم، باب كراهية الحجامة للصائم، رقم٧٧٤؛ وقال: "حديث حسن".

وفيه دلالة صريحة واضحة على عناية الكشميري باستقراء الطرق والروايات، كما يبدو للناظر في أبحاثه في مثل هذا المقام أن استقراءه لا يهدف إلى التكثير المحض، وإنما يبغي خدمة الحديث الشريف وعلومه؛ ليطلع القارئ على جميع ما خرج من مشكاة النبوة من روايات وآثار.

المثال الثاني:

قد جاء في حديث فاطمة بنت قيس مرفوعا «إن في المال لحقا سوى الزكاة»[1] قال الترمذي في هذا الحديث ما يفيد الرفع والوقف، ثم رجح الوقف بقوله: "وهذا أصح".

قال الكشميري: "وعندي ذخيرة في مسألة الباب مرفوعة"، فساق عدداً من تلك المرفوعات، وفيها ما هو بسند قوي[2].

فالشاهد هنا قول الكشميري: "عندي ذخيرة"، ومن المعلوم عن دأب الكشميري أنه لا يطلق هذا التعبير إلا بعد استقراء ما في الباب من الطرق والروايات، فكأنه اطلع على روايات مرفوعة قوية تصلح للاحتجاج بها، فلا يضر بعد ذلك كون الرواية التي أخرجها الترمذي معللة.

عنايته بالعلل:

العلة لغة: كلمة ذات معان مشتركة، والأقرب إلى اصطلاح المحدثين هو المرض، واصطلاحا: عرفها الحافظ ابن الصلاح بقوله: هي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة

(١) انظر: الكشميري، **معارف السنن**، ج١، ص٢٧١؛ والكشميري، **العرف الشذي**، ج٢، ص١٦٢، وفيه قال الكشميري: ("وهو أصح" يشير إلى أن الصحيح وقفه، وأقول: عندي ذخيرة في مسألة الباب مرفوعة، منها رواية ابن عمر بسند صحيح قوي).

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، **معرفة علوم الحديث**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧هـ)، ص١١٢.

فيه[1]. وعرفها النووي بقوله: "عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه"[2].

"وبهذا يتضح لنا أن العلة شيء خارج عن الجروح الموجهة إلى رجال الإسناد؛ وذلك لأن ميدان التعليل إنما هو الأحاديث التي ظاهرها الصحة[3]، ولذلك يقول الحاكم: "وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل"[4].

ويقول الحاكم النيسابوري أيضاً: "وهو علم برأسه غير الصحيح، والسقيم، والجرح والتعديل"[5].

كان الكشميري فارع القامة في المعرفة بعلل الحديث، والمتابعات، ويتبين لنا ذلك من خلال المثال الآتي:

مثال على ذلك:

في حديث ابن عباس: عن النبي ﷺ "أنه صلى في كسوف فقرأ ثم ركع، ثم قرأ، ثم ركع، ثم قرأ، ثم ركع، ثلاث مرات، ثم سجد سجدتين، والأخرى مثلها" الذي أخرجه الترمذي[6] وقال: "حديث ابن عباس حديث حسن صحيح".

قال الكشميري: "إن حديث الباب معلول بتا، فإنه أخرجه مسلم[1]، وأبوداود[2] سندا ومتنا، وفيها أربعة ركوعات، وهاهنا ثلاثة ركوعات، وذلك أيضا

(١) ابن الصلاح، **المقدمة**، ص٥٢.

(٢) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ج١، ص٢٥٢ .

(٣) ماهر ياسين فحل، **أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء**، ج٣، ص٢.

(٤) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص١١٢.

(٥) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص١١٢.

(٦) أخرجه الترمذي، في **سننه**، كتاب السفر، باب ما جاء في صلاة الكسوف، رقم٥٦٠؛ وقال: حديث حسن صحيح؛ وانظر: سنن الترمذي مع الكشميري، **العرف الشذي**، ج٢، ص٥٧.

معلول على ما مر سابقا، وفي مسلم بعد ذكر حديث ابن عباس، وعن علي مثل ذلك ....، ولم أحصل ما قال مسلم، فإنه ذكر عن علي مثل ما عن ابن عباس مرفوع أم موقوف، وأما ما وجدت في الخارج ففي تهذيب الآثار للطبري أن عليا صلى الكسوف بالكوفة، وركع في الأولى خمسة ركوعات، في الركعة الأولى، والثانية، ثم قال بعده: لم يصل مثل ما صليت أحد بعده ﷺ والله أعلم، وأما أثر ابن عباس ففي معاني الآثار أنه ركع في الأولى ثلاثة ركوعات، وفي الثانية ركوعا واحدا، وأما المرفوعات عن ابن عباس المختلفة فإن الترمذي روى عنه ركوعين في ركعة، وفي أبي داود، ومسلم أربعة ركوعات، فاختلف الرواة على راو واحد[3] عن فعله ﷺ"[4].

فوجدت العلة القادحة في متن الحديث، كما أشار إليها الكشميري.

❁❁❁❁❁

(١) أخرجه مسلم، في **صحيحه**، كتاب الكسوف، باب ذكر من قال إنه ركع ثمان ركعات في أربع سجدات، رقم١٥١٣- ١٥١٤.

(٢) أخرجه أبوداود، في **سننه**، كتاب الصلاة، باب من قال أربع ركعات، (بيروت: دار الكتاب العربي، د. ط. د. ت)، رقم٩٩٩.

(٣) وهو ابن عباس، فإن روايات الباب تدور حول عمل ابن عباس، وهو يختلف عن راو إلى راو.

(٤) انظر للتفصيل مثلا: عبد الفتاح أبي غدة، **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**، (سوريا: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٤، ١٤١٧هـ)، ص١٦٥-١٦٧.